مشروع الدجيلة نموذج للملكية الصغيرة في العراق الملكي

أ.د يحيى كـاظم المعمـوري / جامعة بابل / كلية التربية

عانى الريف العراقي بشكل عام من سيطرة حفنة قليلة من رجال الإقطاع على مساحة واسعة جدا من الأراضي الزراعية . الى درجة ان بعض المصادر ذكرت بأن المساحة التي امتلكها أحد رؤساء العشائر قدرت بسعة مساحة سويسرا . وكان يخدم في المساحات الكبيرة التي يمتلكها الإقطاعي أعداد غفيرة من الفلاحين البؤساء مع عائلاتهم . ويتعامل رجال الإقطاع و (سراكيلهم) مع هؤلاء الفلاحون بطريقة لا تليق في بعض الأحيان بـ (آدميتهم) .

كان الفلاح يعمل بكل جد وإخلاص طيلة العام بأرض الإقطاعي يحرث الأرض وينثر البذور ويسقي الزرع في أيام الشتاء قارسة البرودة ثم يحصد الزرع لاسيما الحنطة والشعير وينظم البيدر ويصفي المحصول من الحبوب . ليأتي الإقطاعي على الحضر ويسيطر على كل الإنتاج ولا يعطي الفلاح إلا ما يسد رمقه ورمق أطفاله . ناهيك عن أعمال السخرة في درء أخطار الفيضان وكري الأنهار بما يعرف (بالحشور) لأسابيع طويلة يظل فيها الفلاح يحفر في النهر من ساعات الصباح الأولى حتى المساء . يتناول خلالها وجبات طعام بائسة غالبا ما تكون من التمر والخبز أو البصل والخبز . والويل لمن يغفل من الفلاحين في عمله لان سوط السركال ينتظره ليلهب جلده . الأمر الذي أدى إلى هرب الكثير من أبناء الريف من جحيم الإقطاع إلى المدن الكبيرة , لاسيما بغداد في فترة الأربعينات والخمسينات من القرن المنصرم وبأعداد كبيرة وبشكل مستمر , قدرها محمد سلمان حسن بعشر لوريات حمل في اليوم الواحد .

ذهب هؤلاء إلى بغداد وعاشوا فيها عيشة الفقراء في مناطق مختلفة أهمها منطقة (خلف السدة) . وعملوا بأي شيء , عمال في البناء وخدام في البيوت ومنظفي شوارع وبأي أجر , حتى أنهم نافسوا عمال بغداد . مما ولد مشاكل بين القادمين الجدد وأهالي بغداد [1] .

لذا فكرت الحكومة للتخلص من هذه المشكلة , أن تستصلح الأراضي الواسعة غير المزروعة . مستغلة مشاريع الري التي أنجزت في تلك المدة . وفتح مشاريع إرواء جديدة وتوزيع الأراضي التي تمر بها تلك المشاريع على أساس الملكية الصغيرة , وهي تجربة أولى ورائدة في العراق حتى يستغلها الفلاحون الذين لا عمل لهم بدل أن يبحثوا عن عمل في المدن أو أن يكونوا قطاع طرق . ومن تلك المشاريع وأولها مشروع الدجيلة في لواء الكوت [2] .

كانت الأراضي الواسعة التي تقع بين الكوت والناصرية والعمارة غير مستغلة قبل افتتاح سدة الكوت . وبعد أن أوشكت تلك السدة على الاكتمال شرعت مديرية الري العامة بإنشاء جدول الدجيلة حتى يسقي تلك الأراضي , وتوزع على الفلاحين وفق مبدأ الملكية الصغيرة وتفويضها لهم بعد عشر سنوات . على عكس ما كان شائعا في العراق , أذ كانت المساحات الزراعية محصورة بعدد قليل من رجال الإقطاع .

وكان المشروع يتضمن حفر جدول يتفرع من الضفة اليمنى لنهر دجلة في نقطة تقع على بعد (330) م شمال سدة الكوت ويجري باتجاه شط الدجيل القديم ليسقي الأراضي الواسعة بين الضفة اليسرى للفرات وشواطئ دجلة اليمنى . ويبلغ طول هذا المشروع (300و51 كم) وقد بوشر العمل فيه عام 1937 م [3] .

الآثار الاقتصادية لمشروع الدجيلة :

بلغت مساحة أراضي هذا المشروع (560و261) دونم فضلا عن الأراضي التي تسقى بالواسطة والتي تبلغ مساحتها (000و134) ألف دونم . وقد أنجز المشروع عام 1945 , حيث فتحت المياه لأول مرة خلال موسم الزراعة الشتوي لهذا العام . وفي الوقت نفسه استوطن الفلاحون لأول مرة في أراضي هذا المشروع . وقد بلغت كلفة المشروع (600) ألف دينار . وقد اهتم بهذا المشروع كبار مؤولي الدولة العراقية لما له من أهمية اقتصادية فقد طرح حمدي الباجه جي في وزارته الثانية عام 1945 , بأن مشروع الدجيلة ليس مشروعا لتشجيع الملكية الصغيرة فقط بل " مشروع زراعي خطير للغاية " وقد شرعت الحكومة العراقية عام 1945 , (قانون أعمار واستثمار أراضي الدجيلة رقم (23) لسنة 1945) الذي يرمي إلى تهيئة كل ما يلزم لتوزيع أراضي الدجيلة على أساس الملكية الصغيرة على المستحقين من صغار الفلاحين حسب شروط ينص عليها القانون . وقد أصبح هذا القانون أساس لتوزيع الملكية الصغيرة التي استحدثت لاحقا مثل مشروع الحويجة ومشروع المسيب الكبير وغيرهما [4] .

ولا يخفى ما لمشروع الدجيلة من أهمية اقتصادية كبير للبلاد . فقد أثار هذا المشروع اهتماما خاصا في الأوساط الشعبية والحكومية , ولم يكن مثار هذا الاهتمام من جهته العمرانية والاقتصادية . بقدر ما علق عليه من الآمال لوضع حجر الأساس في تعزيز الملكية الصغيرة لطبقة الفلاحين . وبدأ عهد جديد يقف عنده نمو النظام الإقطاعي السائد في العراق آنذاك . هذا النظام الذي حصر ثروة العراق بأيدي فئة قليلة كانت في كثير من الأحيان مصدر المتاعب التي قاسى منها المجتمع العراقي ويلاتها . يعد مشروع الدجيلة المشروع النموذجي الأول من نوعه في العراق الذي أدى الى تحقيق نهضة زراعية كان لها آثارها الاقتصادية الواضحة ليس على الذين استثمروا هذا المشروع وإنما على اقتصاد العراق بشكل عام .

فقد أحيا هذا المشروع أراضي زراعية واسعة كانت مقفرة خالية من السكان , وقد وفر فرص العمل لعدد كبير من الفلاحين العاطلين ولأول مرة في العراق قسمت أراضي المشروع على وفق مبدأ الملكية الصغيرة بحيث لا تتجاوز مساحة القطعة الواحدة عن مائة دونم . وزعت على صغار الفلاحين الذين استثمروها بشكل مستقل بعيدا عن مشاركة الشيوخ واستغلالهم . وبهذا شعر الفلاح لأول مرة بأن له كيانا مستقلا . ولأدراك الحكومة أن معظم المستثمرين لا يملكون ما يستطيعون ترتيب حياتهم الجديدة قدمت لكل واحد منهم سلفة مقدارها (100) دينار لمساعدتهم في بناء بيوتهم وتنظيم حقولهم وشراء البذور

والفسائل والحيوانات على أن تسترد السلفة خلال خمس سنوات[5] .وقد غرست حقول المستثمرين بالنخيل وأشجار الفواكه كالتفاح والعنب والحمضيات . وبدأ المزارعون يشتغلون بشوق ورغبة في زراعة البساتين على الرغم من إنها زراعة حديثة في لواء الكوت .

ومن جهة أخرى باشر المزارعون بزراعة الحبوب وكان الإنتاج عاليا وذا فائدة اقتصادية كبيرة . إذ تجاوزت غلة الدونم الاستثمارية (400 – 500) كغم . وبمقارنة إنتاج مزارعي مشروع الدجيلة بإنتاج المزارعين الآخرين في مناطق العراق الأخرى نجد أن غلة الدونم الواحد لمستثمري الدجيلة كانت أعلى من غلة الدونم لأي مزارع آخر , مما أدى إلى الرفاه الاقتصادي الذي شمل المستثمرين بصورة عامة , علما إن عائد الأرض يكون للمستثمر فقط ولا يشاركه احد في إنتاجه . كما هو الحال في المناطق الأخرى حيث يستحوذ الملاكون على الإنتاج[6] .

ولرفع الخبرة الزراعية والفنية للمستثمرين , خصصت مساحات معينة لحقول نموذجية وزراعة الحنطة والشعير فيها لتدريب المستثمرين على طرق زراعية فنية ولإنتاج كمية محسنة من الحنطة والشعير من الأنواع الجيدة ولإمكان زراعتها بعد توزيعها بذورا لهم . كما خصصت مساحة أخرى في الحقول النموذجية لزراعة الخضروات لتعليم المستثمرين كيفية زراعتها بغية استخدامها لان المستثمرين لم تكن لديهم خبرة سابقة بزراعتها . وبالنظر للإرشادات المتواصلة فأن الإنتاج اخذ بالتحسن .

وبما إن الهدف في توزيع الأرض ومنحها للفلاحين فقط , بل من اجل رفع المستوى الاقتصادي للبنية الزراعية وبعد دراسة إمكان صناعة يدوية في المشروع ز وبعد الدراسة وجد انه بالإمكان قيان هذه الصناعات التي تستوعب جهود الرجال والنساء والتي تهدف إلى توفير العمل للقادرين من المستثمرين وامتصاص طاقات بعض من لا يتوفر مجال الإنتاج الكامل في الحقل الزراعي . وبهذا تم إنشاء معمل للنسيج والأنوال والصناعات واليدوية ومعمل للتجارة وسنوضح كيفية العمل فيها في الآثار الاجتماعية للمشروع[7] .

الآثار الاجتماعية لمشروع الدجيلة :

قسمت أراضي المشروع إلى وحدات استثمارية صغيرة وبشكل مربعات مساحة كل منها (100 دونم) لتوزيعها على أفراد العشائر من سكنة مناطق الغراف والدجيلة والمناطق المجاورة . وهي عشائر (بنو لام , السراج , البو دراج , آل ياسين , واطميش والمقاصيص) واشترطت اللجنة أن لا يزيد عمر المتقدم عن 45 سنة ولا يقل عن 20 سنة كما لا يقل عدد أفراد العائلة عن ثلاث أشخاص حتى يستطيعوا إدارة المزرعة , وزعت الأراضي على (461) مستثمرا كوجبة أولى جرى إسكانهم في المشروع نهاية عام 1945 , بموجب عقد حددت مدته بعشر سنوات تصبح الأرض بعدها ملكا للمستثمر إذا طبق الشروط .

لم يكن المستثمر حرا بإدارة مزرعته , بل عليه أن يزرعها ويستثمرها ويتصرف بها وفق تعليمات شروط الاستثمار . وكان على المستثمر أن يتعهد ببناء بيت له وخزن لحبوبه وان يحفر السواقي ويبتاع الأشجار والبذور والحيوانات كما كان يحكم العقد أن يعقب زراعة دورية[8] .

وقد اتبعت طريقة الإسكان الرباعي في المشروع أي بناء كل أربعة دور في الزوايا المتجاورة , لأربعة من المستثمرين والتي تلتقي في نقطة واحدة على أن تكون كل عائلة من عشيرة مختلفة عن الأخرى . ويبدو إن الهدف من ذلك كان بناء نظام اجتماعي جديد قائم على المودة والتالف بين أبناء العشائر المختلفة . ويكون نواة المجتمع المدنية حيث يكون الولاء فيه للوطن لا للقبيلة أو الشيخ . وكان هذا هدفا أساسيا من أهداف المشروع لذا لم يكن مشروع الدجيلة تجربة أروائية زراعية فحسب وإنما هو " في الواقع تجربة اجتماعية خطيرة إذا أحسن توجيهها لان الذي يفكر بالإجرام في هذا المشروع أو يحاول الإخلال بالأمن والنظام وعدم مراعات التعليمات تكون عقوبته استرداد الأرض منه وطرده خارج المشروع , لذا لا يبقى في هذه الأرض غير الفئة الصالحة التي يعول عليها في تكوين الريف العراقي المنشود[9] .

ومن الجدير بالذكر انه ارتؤي للمرة الأولى عدم تطبيق (قانون دعاوي العشائر) في منطقة ريفية كهذه لان الفلاحين سيكونون مرتبطين بالحكومة لا بالشيخ . ولهذا أريد أن يكون هؤلاء من ذوي السمعة الحسنة والصفحة البيضاء وقد بلغ عدد العوائل المستثمرة في المشروع (2820) عائلة حتى نهاية 1955 جرى اختبارهم على وجبات متعددة كلما يتهيأ من أراضي الإسكان . وقد تم اختيار (58) مستثمرا من الذين كانوا في سلك الجيش والشرطة وأحيلوا على التقاعد ومن خريجي المدارس الزراعية وكان الغرض من ذلك مد المشروع بشرائح ذات مستوى ثقافي جيد , ليؤثروا على المستثمرين الآخرين .

وقدمت لسكان المشروع مختلف الخدمات , فقد أدركت رئاسة اللجنة ما للناحية الصحية من اثر كبير في حياة المستثمرين ونشاطهم , فتقرر تشييد كافة بيوت المستثمرين بموجب تصاميم تعدها رئاسة لجنة المشروع وتكون على أسس صحية , بمعدل أربعة غرف من (الطوف) لكل دار , وتم فتح مستوصفان احدهما في مقر شاخة (7) والثاني في مقر شاخة(11) يشرف على كل منهما موظف صحي يقوم بمعالجة المستثمرين , وخصصت سيارة صحية تقوم بزيارة المستثمرين بدورهم وتقدم لهم العلاج والإرشادات الطبية كما فتحت شعبة لمعالجة مرض البلهارزيا منذ عام 1952 , وبلغ عدد المزارعين خلال سنة حوالي (16514) شخصا .

وقد أولت الحكومة اهتماما لرفع المستوى الفكري لأبناء المستثمرين , ففتحت أول مدرسة في شاخة رقم (7) عام 1946 بلغ عدد تلاميذها (49) تلميذا , ثم مدرسة أخرى في شاخة رقم (8) عام 1947 بلغ عدد تلاميذها (70) تلميذا , وبنت مدرسة حديثة عام 1949 في شاخة (11) وقد ساهم المستثمرون في التبرع في بنائها[10] .

وقد اهتمت منظمة اليونسكو اهتماما ملحوظا بهذا المشروع فأشرفت عام 1953 على إدارة وانجاز وإدارة مدرسة في (الكيلو 29) , وكانت هذه المدرسة حرة في تطبيق احدث الأساليب والتعليمات , وتطبيق الدروس العلمية في الحقول الزراعية , فقد زرعت بعض الحقول القريبة بالحنطة والشعير , كما شاركوا في بناء حقول الدواجن وبعض البنايات الحكومية وطبعت كراسات عن الصحة والزراعة وأعمال التنمية الاجتماعية ووزعت بكثرة وأسس حانوت لهذه المدرسة تطور حتى أصبح يخدم المنطقة كلها . وفي عام 1954 فتحت منظمة اليونسكو أول مدرسة للبنات في المشروع ذات ثلاث صفوف في شاخة رقم(7) تعلم التلميذات القراءة والكتابة والحساب والخياطة وكي الملابس والطبخ والأمور الصحية وقد صنعت كل فتاة بدلتها من القماش الذي وزعته الحكومة لهن , وكانت الحاجة ملحة لافتتاح مدرسة متوسطة بعد أن أكمل عدد من التلاميذ دراستهم الابتدائية فافتتحت مدرسة متوسطة عام 1955. ومن الجدير بالذكر أن مؤسسة اليونسكو اختارت مشروع الدجيلة ليكون مركزا لأعمال التربية الأساسية والتي تتلخص أهدافها بتحسين أوجه الحياة في النواحي الصحية والبيئية والمدرسية والحقلية والبناء بالاعتماد على النفس حتى يتعلم القرويون حل مشاكلهم من دون أن ينتظروا الحل من الحكومة وعملت اليونسكو على إرشاد المستثمرين بترك الخرافات والاستعاضة عنها بالأساليب الحديثة . ولما كان العمل في الزراعة موسميا , فقد وجب تشغيل الأيادي في المواسم التي لا زرع فيها , ثم استغلال طاقات كافة سكان المشروع ومن كلا الجنسين وبمختلف الأعمار بما فيهم الصغار والكهول , واستغلالها في الصناعات اليدوية الريفية . وافتتحت بعض الورش الصناعية[11] , وأسهمت في إيجاد طائفة من الصناع تعلمت على مزاولة بعض الحرف لتنتج وتكسب ولا تكون عالة على المجتمع , فتم إنشاء معمل النسيج والأنوال والصناعات اليدوية في مركز الشاخة (11) ضم الكثير من الآلات والمكائن لغزل النسيج المتطورة , وقد اشرف على هذه الصناعة جترا (Jatra) الهندي المختص بالصناعات الريفية والذي يمثل لجنة المساعدات الفنية للأمم المتحدة . وزود هذ المعمل بخزان لمياه الشرب ومحطة لتوليد الكهرباء . وأدخلت مجموعة من أبناء وبنات المستثمرين إلى هذا المعمل وتم تدريبهم بمساعدة مهندسين اختصاصيين . وفي الوقت ذاته تعلم هؤلاء مبادئ القراءة والكتابة من معلم مختص وقد أنتج هذا المعمل نماذج كثيرة من أقمشة الستائر والملابس وبيعت داخل المشروع وخارجه وشيدت بناية أخرى لتكون معملا للنجارة , ضم الكثير من الأدوات والمكائن الفنية الحديثة تعلم فيه العديد من أبناء المستثمرين لينتج المناضد والكراسي والأبواب والشبابيك وجهز الكثير من دوائر الدولة .

ومن ثمار هذا المشروع , استغلال طاقات المرأة , التي انتفع بجهودها في هذه الأعمال ورفع من مكانتها الاجتماعية . كما أسهمت هذه المواقع الصناعية الصغيرة على إيجاد ألوان الترابط والصلات يوحدها التعامل والتعاون مما يساعد على التحرر من الأحقاد وتقليل نزعات النفور والبغضاء والمساهمة في مكافحة جمود البيئة الزراعية المزمن الذي يعوق الإصلاح . ونتيجة لارتفاع المستوى ألمعاشي

للمستثمرين بدأ منهم يبنون أجزاء من بيوتهم بالطابوق . لذا تم إنشاء (كورتين) لصنع الطابوق يصنعه الفلاحون وبذا أصبح تجهيز الطابوق محليا لبيوت المستثمرين ولدوائر الدولة وقد بلغت الكمية المستعملة منه لغاية سنة 1955 (800 ألف طابوقة) [12]

ونتيجة لنمو الروح التعاونية في المشروع , تأسست عام 1950 جمعية تعاونية اشترك فيها معظم الفلاحين وقد بدأت بداية حسنة ونشطة , حيث تعاقدت مع الأسواق لتسويق حاصل المنطقة , كما اشترت التجهيزات واقتنت الخدمات الآلية وملكت عشر جرارات وخمس محاريث وحافلتين وطاحونة , والمعروف إن النظام التعاوني يحل محل العلاقات الإقطاعية أو الرأسمالية أو القبلية , علاقات الترابط الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد , وتقوم علاقات الأفراد الآخرين على أساس المساواة , وهذا يعني إن انتشار التعاون الزراعي يحقق تغيير العلاقات الاجتماعية القديمة وإحلال علاقات اجتماعية جديدة بدلا منها .

ولما كانت أراضي المقاطعات التي يتألف منها مشروع الدجيلة موزعة من حيث تبعيتها الإدارية بين لوائي الكوت والعمارة بالنظر لأهمية المشروع وتطوره وتوسع خدماته , قررت الحكومة توحيد تلك المناطق وجعلها وحدة إدارية مستقلة , وعلى هذا الأساس تم تشكيل ناحية الدجيلة مرتبطة بمركز لواء الكوت , ثم نقل مركز الناحية إلى أراضي المشروع [13] . من خلال ما تقدم نجد ما لمشاريع الري من آثار كبرى على الحياة الاجتماعية إذا ما استغلت هذه المشاريع جيدا . فكان مشروع ري الدجيلة تجربة نموذجية رائدة عادت بالفائدة على الحكومة والمستثمرين معا , ففائدة الحكومة كانت تتمثل بإسكان أعداد كبيرة من المواطنين في تجمعات ريفية نافعة يسودها الأمن والاستقرار فتخلص من مشاكلهم التي أربكت السلطات الإدارية ثم دعم الاقتصاد الوطني بما أنتجه هؤلاء من خلال ممارستهم الزراعة والمهن الأخرى . أما فائدتها للمستثمرين فهي رفع المستوى المعاشي لهم , بالرغم من ظهور بعض المشاكل وتردي الإنتاج في الفترات اللاحقة بسبب عدم وجود المبازل الأمر الذي أدى إلى ظهور المياه الجوفية وزيادة ملوحة الأرض إلا أن حالة الفلاح بقيت لا بأس بها وهي على علاتها أحسن بكثير من حالة الفلاحين في الأراضي التي يمتلكها الإقطاعيون حيث لا وجود للخدمات الاجتماعية فضلا عن المعاملة السيئة التي كان يتلقاها الفلاحون . وقد بلغت قيمة محصول الفلاحين في مشروع الدجيلة في السنوات الأولى حوالي (600) دينار سنويا , يعود كله إليهم فتحسنت حالتهم الصعبة بعد ما تحسنت حالتهم الثقافية والاقتصادية واقتنى العديد منهم الأثاث الجيد وكثيرا منهم (حاز على بندقية جديدة وامرأة إضافية) على حد تعبير ورنر [14] , فشعر المستثمر بالرفاه الاقتصادي حيث لا يشاركه بإنتاجه احد , مما جعله يظهر بمظهر حسن ويشعر بالعزة والكرامة . وعلى كل حال أصبح مشروع الدجيلة تجربة ناجحة , شجع الحكومة على تطبيقها في عدد من المناطق التي أحيتها مشاريع الإرواء الحديثة واظهر نفس النتائج .

المصادر

1- للمزيد من التفاصل ينظر , عبد الرزاق الهلالي , نظرات في إصلاح الريف , بيروت , 1945 .

2- يحيى كاظم المعموري , تطور الري في العراق وآثاره الاقتصادية والاجتماعية 1933 – 1950 , الحلة , 2011 , ص72 .
3- عطا الشيخلي , المشاريع الزراعية والملكية الصغيرة , مجلة النفط , العددين 7 , 8 , 1981 , ص72 .
4- الحكومة العراقية , وزارة الأعمار , رئاسة لجنة استثمار الأراضي الأميرية الصرفة , بغداد , 1956 , ص3.
5- جريدة الأمة , العدد 796 , 31 تشرين أول 1951 .
6- د.ك.و , ملفات البلاط , رقم 1927/ 311 , تقارير عامة عن الزراعة , كتاب لجنة استثمار الدجيلة الى وزارة الاقتصاد , 24 كانون أول 1955 , الرقم 1098 , و 5 .
7- د.ك.و , ملفات البلاط , الملفة 2006 / 311 , كتاب وزارة الاقتصاد الى لجنة استثمار الدجيلة في 3 شباط 1956 , الرقم 105 , و13 , ص15 .
8- د.ك.و , ملفات البلاط , رقم الملفة 56 / 311 , قرارات مجلة الزراعة في 7 حزيران 1945 .
9- درويش الحيدري , مشروع أعمار واستثمار أراضي الدجيلة , مجلة الزراعة , تشرين أول 1950 , ص440.
10- حسن احمد السلمان , التعليم الابتدائي في المدن والأرياف , مجلة المعلم الجديد , 1949 , ص5 .
11- فؤاد جميل , الاتكالية في الفلاح العراقي , مجلة الزراعة العراقية , العدد 4 , 1955 , ص34 .
12- الحكومة العراقية , رئاسة لجنة أعمار واستثمار الأراضي الأميرية الصرفة , بغداد , 1956 , ص21.
13- مديرية الري العامة , كتاب وزارة الداخلية إلى متصرفية لواء الكوت , 15 تموز 1955 .
14- ورنر , الأرض والفقر في الشرق الأوسط , ترجمة حسن احمد السلمان , القاهرة , 1950 , ص25 .